دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

Support and development of Small and Medium enterprises to activate local developmentin Algeria.

توفيق بن الشيخ[1] ، إلياس بومعراف[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، bencheikh.toufik@univ-guelma.dz

[2]جامعة سطيف 1 (الجزائر)، boum_lyes@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/16 تاريخ القبول: 2022/05/08 تاريخ النشر: 2022/06/11

الملخص:

في إطار الجهود الوطنية الرامية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في مجال التنويع الهيكلي للاقتصاد، فقد اعتمدت الجزائر على إنشاء هذه المؤسسات وجعلها عاملا اقتصاديا هاما، إلا أن مساهمة هذه المؤسسات يبقى ضعيفا في تفعيل التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اليات الدعم والتطوير، التنمية المحلية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

In the context of national efforts to and support small and medium-sized enterprises, especially in the field of structural diversification of the economy, Algeria has relied on establishing these institutions and making them an important economic factor, but the contribution of these institutions remains limited in advancing Local development.

Key words: Small and medium enterprises, Support and development mechanisms.Local development, the Algerian economy.

المؤلف المرسل: توفيق بن الشيخ، **الإيميل:** bencheikh.toufik@univ-guelma.dz

1. مقدمة :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري في الاقتصاد. حيث تغيرت وجهة النظر التي كانت تعتبر الكبيرة، حيث ساهم كبر حجمها في تعقيد الأمور وصعب تفعيل التنمية. لذلك يلاحظ اليوم في الاقتصاديات المتقدمة الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه الأخيرة فإن معظم الدول النامية ومنها الجزائر تعمل على دعم وتطوير هذا القطاع لماله من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي التفكير الجدي لإنعاش الاقتصاد، لاسيما في ظل التحديات الراهنة.

1.1.إشكالية الدراسة :

إن التحولات الاقتصادية فرضت على الجزائر سياسة الإصلاح المؤسساتي ورفع إسهام مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني. ورفع أهميتها في تفعيل التنمية الاقتصادية يطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر في ظل مختلف آليات الدعم والتطوير المعتمدة؟

وتتفرع عن هذهالاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي الخصائص التي تأهل هذه المؤسسات لتفعيل التنمية والحد من البطالة في الجزائر؟

– كيف يتم استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في سبيل النمو والتطور وبالتالي تخفيف الاعتماد المفرط على عائدات النفط؟

– ما هي العراقيل التي تواجه نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

– **الفرضية الأولى:** الأهمية الكبيرة التي تكتسبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ترجع أساسا لدورها في تلبية الحاجيات الاستهلاكية واستقطاب اليد العاملة.

الفرضية الثانية : تعتبر عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر أهمية في دفع هذه المؤسسات نحو النمو والتطوير لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

– **الفرضية الثالثة :** بالرغم من الخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تحض بالدعم اللازمة لنموها وتطوير نشاطها في الجزائر.

3.1. الأهمية النظرية للدراسة:

– إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

– محاولة عرض برامج الحكومة الوطنية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– **الأهداف العلمية الدراسة:**تهدف الدراسة لإظهار مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهامها في الدخل الوطني، بالإضافة إلى إبراز قدرتها على معالجة الهيكلية في الاقتصاد.

4.1. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، موضحين في ذاك تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5.1. حدود الدراسة: تكمن الحدود المكانية في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة بين 1993–2016لتطور تلك المؤسسات في الجزائر.

6.1. الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

–دراسة Abedarazzak Khalilعام 2006 بعنوان ''Risque et financement Capital des PME'حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في دعم الناتج الوطني وفي خلق مناصب شغل، لكنها تعاني من مشاكل تحد من دورها الاقتصادي؛ وحتى يكلل مشروع تأهيل هذه المؤسسات بالنجاح يجب وضع الخطة التنموية في إطار محكم في ظل مقومات المنافسة العالمية المتمثّلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتوجات. بالإضافة فهي تعتبر إحدد عائم التنمية الصناعية في كافة دول العالم.

– دراسةhouriasekkal عام 2012 بعنوان " forces et faiblesses de la petite et moyenne entreprises privée algérienne dans le contexte desréformes économiques"هدفت الدراسة إلى ابراز الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومكانتها في مواجهة التحديات التي تعترض الاقتصاد الوطني، كما تعتبر من أهم الركائز المعتمد عليها في مواجهة البطالة ومساهمتها في الناتج الوطني. وأخيرا خلص الباحث إلى إبراز الاستراتيجيات الممكنة لهذه المؤسسات الجزائرية ويرى بأن مستقبلها يكمن في المحافظة على حصتها في السوق المحلية والاتجاه نحو الأسواق الدولية.

2. الإطار النظري للمفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة:

1.2.تعريفالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– يعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المشروعات التي يدخل حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وإمكانياتها الذاتية (أبو موسى، عبد الحميد، 2003، ص4).

– تعريف الاتحاد الأوروبي: اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 على المعايير التالية :عدد العمال، رقم الأعمال، الاستقلالية، وقد فرق في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث النوع الأول ما بين 9 –1 عامل، أما النوع الثاني 10–49 عامل، في حين جاء النوع الثالث ما بين 50–250 عاملا .أما رقم أعمالها أقل من 40 مليون و ن أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27مليون و ن والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى. (رابح خوني، 2008، ص31).

–تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن التعريف المعتمد في الجزائر الوارد في القانون 17 /02 المؤرخ في 10/ /01/ 2017،والذي ينص: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملياردج، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 2مليار دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية. (محمد عبد الحليم عمر، 2003، ص2) ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول 1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي دج	الحصيلة السنوية دج	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	1–9	اقل من 40 مليون	≤ 20مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	10–49	اقل من 400 مليون	≤ 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	50–250	400مليون –4مليار	200 مليون –مليار	

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، 2018، ص219.

للإشارة فإن المشرع الجزائري اعتمد على تعريف الاتحاد الأوروبي سنة 1996، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا، إذ يرتكز هذا التعريف على معايير كمية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار نوعي وهو الاستقلالية. أي ألا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأس مال المؤسسة محل التعريف على 25 %كحد أقصى، (ياسر عيد الرحمان، 2014، ص ص64-65) وثلاثة معايير كمية : عدد العمال كمؤشر اقتصادي غير نقدي، ورقم الأعمال ومجموع الميزانية كمؤشرين نقديين.

2.2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية الاقتصادية:

يمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية:(لرقط فريدة وآخرون، 2003، ص 120).

أ-**الدور الاقتصادي:** يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1-تثمين قوة العمل: وذلك من خلال الاعتماد على:

-استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل؛

- تعبئة الموارد المالية؛- رفع إنتاجية العامل.

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: تقوم هذه المؤسسات بدور فعال في تنمية الصادرات، وذلك لعدة عوامل:(زوينة محمد الصالح، 2007، ص 22).

- ✓ منتجاتها تظهر مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا في الأسواق الخارجية.
- ✓ انخفاض تكلفة الإنتاج، وبالتالي تكتسب هذه المؤسسات ميزة تنافسية في التصدير.
- ✓ تساهم هذه المؤسسات إسهاما كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50 % في ايطاليا وبين 46-40 % في الدانمارك وسويسرا.

ب-تحقيق التوازن الجغرافي: تتسم هذه المؤسسات بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية.

ج-تقديم منتجات وخدمات جديدة: وذلك عن طريق تبنيها للاختراع والابتكار.

د-المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى: تقوم هذه المؤسسات بإنتاج بعض مستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى، مثل شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30000مورد من هذه المؤسسات،(غالم عبد الله سبع حنان، 2013، ص 7)

3. تجربة الجزائر في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر :

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث كانت تلعب دورا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر. (ناصر داد عدون،عبد الرحمان ببنات، 2008، ص ص126-127).

قد مر هذا التطور بثلاثة مراحل: (عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عوينان، 2012، ص4)

أ-المرحلة الأولى (1963-1982): اعتماد الجزائر النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في إعطاء الأولوية للقطاع العام، أدى إلى تهميش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج التنمية.

ب-المرحلة الثانية (1982-1988): حظي القطاع الخاص بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في التنمية، إلا أنه لم يشجع على إنشاء المؤسسات ص وم، بسبب تحديد سقف الاستثمار مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة.

ج-المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988):بعد الأزمة الاقتصادية بالجزائر سنة1988، تم اللجوء الى نظام اقتصاد السوق، وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد، يهدف الى:

1 -تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق؛ وتحرير الأسعار؛

2 -استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية؛

3-استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر .

كما شهدت هذه المرحلة صدور عدة قوانين كان لها أثر على واقع هذه المؤسسات وأهمها:

1 - قانون رقم 29/88 المؤرخ في 1989/07/19 الذي فتح الأبواب امام القطاع الخاص.

2 - قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 الذي شجع كل أشكال الشركات.

3 -تتشكل أغلبية هذه المؤسسات من مؤسسات خاصة حيث شهد عددها تطورا بداية من سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل إجراءات نشأتها، ومن أهم أنواع هذه المؤسسات في الجزائر :

أ-**المؤسسات الخاصة:** وهي مؤسسات تعود ملكيتها للأفراد وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات ص و م، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية.

ب-**المؤسسات العامة:** وهي مؤسسات تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جـ-**الصناعات التقليدية:** وهي مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة، وابتداء من 2010، أصبحت ذات نشاط حرفي. (سليمان ناصر، عواطف محسن، 2014، ص6).

وفي ظل تبني الجزائر اقتصاد السوق. تم صدور:

- قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 14 /04/ 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛

- قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993والذي نص على المساواة بين المستثمر الوطني والأجنبي، وإنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)؛

- الأمر رقم 01-03 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم، وفي12-12-2001 الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بهذه المؤسسات.

وفي هذا السياق يمكن تبيان تطور هذه المؤسسات في الجزائر لـ(2010-2016) كما يلي:

الجدول2: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد م. ص. م	180671	190330	208727	226227	246716	270545	284955
معدل التطور%	-	5.35	9.66	8.38	9.06	9.68	5.33

المصدر: الوزارة الوصية، 2017، ص66

من الجدول أعلاه نجد أن هذه المؤسسات في الجزائر تطورت بنسبة متوسطة نسبيا خلال سنة2011. ثم تزايدت لتصبح 9.68 % سنة 2015، وسببه يعود إلى اهتمام الوزارةبهذه المؤسسات، أما الانخفاض 2016، يعود للانخفاض الكبير في المؤسسات العمومية.

2.3.دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.2.3-أهم هيئات الدعم والتطوير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

بعد انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، أدركت الجزائر الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية، لهذا سعت إلى وضع هيئات متنوعة لدعم وتطوير هذا القطاع. ومن بين هذه الهيئات نذكر ما يلي:(ياسر عبد الرحمان، 2014، ص86).

-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1994)حاليا تم دمجها مع وزارة الصناعة والمناجم، وأنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة لدعم هذا القطاع ومن أهمها:

-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، (CNAC)؛

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)،

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛

-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)؛

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(ENGEM)؛

-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.(CGMC)

2.2.3.التعاون الدولي في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، حيث تم تقديم مساعدات، سواء ثنائية أو متعددة الأطراف. ونذكر في هذا المجال مايلي:

- **التعاون الجزائري الألماني:** تضمن هذا التعاون:

* مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و 250عونا مرشدا؛

* مشروع دعم وترقية المؤسسات بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو.

- **التعاون الجزائري الكندي:** تضمن هذا الاتفاق تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

- **التعاون الجزائري الإيطالي:** تم التوقيع في 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين والإيطاليون، وإنشاء مركز تطوير هذه المؤسسات بدعم من إيطاليا.

- **التعاون الجزائري النمساوي:** تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات، حيث يندرج في إطار التعاون الأورو-متوسطي برنامج ميدا(يوسف حميدي، 2008، ص 100)

- **برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعد برنامج ميدا سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية، ومنح مساعدات ميدا

الثنائية، حيث يستخدم الدعم المقدم في تحقيق ثلاثة أهداف ممثلة في توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية، حيث تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار أورو في ميدا الثانية مقارنة ب 3.4 مليار أورو في ظل ميد االأولى، كما يرافق هذا المنح من الاتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي، إضافة إلى أنه تم ضخ حوالي 90% من الموارد المخصصة خلال ميدا الثانية على مستوى التعاون الثنائي، بينما تم تخصيص 10% الأخرى للأنشطة الإقليمية(جيلالي بوشرف وفوزية بوخبزة، 2014، ص ص188-189)

4.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية :

1.4.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل: وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص حسب الصندوق(CNAS)في نهاية السداسي الأول لسنة 2016 إلى 284244 مؤسسة كما تشغل بالإضافة إلى رؤساء المؤسسات المصرح بهم لدى الصندوق 978060 (CASNOS)منصب شغل مصرح بها رسميا، وبالنسبة للقطاع العام فقد سجل في نهاية الأول لنفس سنة2016 ما يقدر بـ 71 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل في مجملها 59925 أجير، كما في الجدول ادناه:

الجدول 3: مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتي2015 و2016.

طبيعة المؤسسة		سنة 2015	سنة 2016	التغير	%
المؤسسات الخاصة	الاجراء	665464	693816	28352+	4.26+
	ارباب المؤسسات	259282	286244	24962+	9.62+
المؤسسة العمومية		70241	59925	10316-	14.68-
المجموع		994987	1037985	42998+	1.32+

المصدر: الوزارة الوصية، 2017، ص57.

نلاحظ من الجدول اعلاه أن تطور مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مقبولا بالنسبة لأرباب المؤسسات الخاصة، ومتوسطا نسبيا بالنسبة للأجراء الذين تشغلهم هذه المؤسسات أما بالنسبة للمؤسسات العمومية فقد سجل انخفاضا ملموسا، وذلك راجع لتسريح عمال المؤسسات التي تم غلقها بصورة نهائية أو خصصتها.

2.4.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الوطني:

يتضح هذا الدور في رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة، أماالجزءالمتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجه للاستثمار، وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة حجم الناتج الوطني.(بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، 2013، ص11)

3.4.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاستثماري :لقد كرست الجزائر سنة 1993 قانون الاستثمار يتضمن عدة مزايا استثمارية للمستثمر الوطني والأجنبي، وأفضت هذه المزايا إلى رفع عدد المشاريع بنسبة كبيرة، كما في الجدول الموالي:

الجدول4:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاستثماري

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب العمل	%
الزراعة	14	1.70	4373	02.0	618	0.52
البناء	137	16.67	77661	3.50	23040	19.28
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48	70793	59.23
الصحة	6	0.73	13572	0.61	2196	1.84
النقل	25	3.04	14820	0.67	1727	1.44
السياحة	14	1.70	113772	5.13	6309	5.28
الخدمات	130	15.82	119139	5.37	13342	11.16
الاتصالات	1	0.11	89441	4.03	1500	1.25
المجموع	822	100	2216699	100	119525	100

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.7/4/2018

منذ إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار وتحويلها إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية 2006، تم تسجيل 70.997 مشروع استثماري، بتكلفة إجمالية قدرت بـ 5779 مليار دج، وبالتالي إنشاء ما يزيد عن 2.184.305 منصب شغل. ولقد تميزت مرحلة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار للفترة 1993-2001 تسجيل أكبر عدد من المشاريع قدرت بـ 48.231 مشروع، من بينها 440 مشروع شراكة، ومنذ 1999انقلبت الأوضاع، وزيادة عدد المشاريع صاحبته زيادة أقل لمناصب الشغل، وهذا دليل على أن المشاريع المقامة هي مشاريع صغيرة، ولا تتطلب رأسمال كبير.(شيبان أسيا، 2009، ص ص91-93)

5.4.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: إن الاقتصاد الجزائري يتأثر كثيرا بالتقلبات التي تحصل في أسعار النفط، لذلك قامت الجزائر بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال سياسة دعم صادرات منتجات هذه المؤسسات.

الجدول 5: تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	21.06	97.27	0.59	2.73
2003	23.99	98.08	0.47	1.92
2005	45.59	98.40	0.74	1.60
2006	53.61	97.94	1.13	2.06
2010	56.12	98.30	0.97	1.70
2011	71.66	98.31	1.23	1.69
2012	70.58	98.38	1.15	1.60
2013	63.33	98.29	1.10	1.71
2014	58.46	90.73	1.66	2.58
2015	33.08	46.10	1.48	2.30
2016	27.10	42.05	1.45	2.25

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، ص65. – وزارة المالية: 2016 ص17.

ومما سبق، يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، ففي سنة 2017ساهم هذا قطاع في تشغيل 2601958 عامل، كما يساهم في الصادرات بحوالي 23مليون دولار والواردات بحوالي 18 مليون دولار. (بن عمر محمد البشير، طيبي عبد اللطيف، 2012، ص198).

6.4.مستويات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: اعتمدت الجزائر لتنمية صادراتها خارج المحروقات إستراتيجية بهدف الوصول سنة 2020إلى 2 م دولار، وخلال السنوات الأخيرة غطت صادرات الخواص متوسط 30% من إجمالي الصادرات خارج النفط، ويبلغ عدد هذه المؤسسات المعنية 302 مؤسسة سنة2003، بحوالي4% من إجمالي

الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار، ويعود ضعف مساهمة هذه المؤسسات في الصادرات لعدة أسباب:(كتوش عاشور وطرشي محمد، 2006، ص103)

- غالبية هذه المؤسسات لا تهدف للتصدير بل تكتفي بوجودها في السوق المحلية.
- عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعامل الوطني.

5.معوقات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق تنميتها:

1.5.معوقات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تنمية هذه المؤسسات في الجزائر، نذكر مايلي:

أ-مشاكل التمويل: يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات، فمثلا على مستوى دول الاتحاد الأوروبي نجد 21 %من هذه المؤسسات تعاني من الحصول على التمويل (صالح صالحي، 2004، ص41)، فالحصول على التمويل اللازم يعتبر إشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع، وذلك يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها:

-ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم؛

-تعقّد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمر يحجم عن تجسيد مشاريعه؛

-نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة. (ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، 2011، ص10).

الجدول**6:توزيع القروض من طرف البنوك العمومية والخاصة**

(الوحدة:مليارديناج)

القروض	1999	2000	2001
قروض للقطاع العام	760.597	530.264	549.523
من طرف بنوك عمومية	760.597	530.264	544.534
من طرف بنوك خاصة	------	------	4.989
قروض للقطاع الخاص	173.908	245.309	289.054
منطرفبنوكعمومية	159.849	218.940	249.358
من طرف بنوك خاصة	14.059	26.369	39.696
مجموع القروض	934.505	775.573	838.577

من طرف بنوك عمومية	%98.5	%96.6	%94.7
من طرف بنوك خاصة	%1.5	%3.4	%5.3

المصدر: كتوش عاشور وطرشي محمد، 2006، ص143.

إن مشكلة التمويل الذي تواجهه هذه المؤسسات في الجزائر. يعود هذا إلى سببين رئيسيين:

– السبب الأول: إن المصارف الجزائرية تهتم بالجانب القانوني أكثر من الاقتصادي، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم تكن تجد الدعم إلا على هامش مشاريع القطاع العام، رغم أن الدول المتقدمة أثبتت النمو مرده هذه المشروعات ص و م.

– السبب الثاني: غياب ثقافة السوق المالية في الجزائر. وهذا ماجعل هذه المؤسسات تعمل وفق االتسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة. (يوسف حميدي، 2008، ص 94)

ب– عراقيل اقتصادية: من أهم العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات والت يتحد من دورها في التنمية نجد مشكلة التأمين، إذ يتعين على صاحب المؤسسة التأمين على عماله، وفي حالة مانقصت السيولة الكافية أوعدم استقرار العمالة وسرعة دوراها ومن ثمة تأخره على سداد مستحقات التأمينات، فإنه يتعرض لدفع غرامات وفوائد تضاف إلى أعباء المؤسسة السابقة، وهذا ما يدفع صاحب المؤسسة إلى الاستغناء عن عمليات التأمين وبالتالي تقليل العوائد المالية وعدد العمال بحجة ثقل إجراءات التأمين، ارتفاع تكاليف نقل المواد الأولية، غياب شبه كلي للمنطقة الصناعية.(مشري محمد الناصر، 2011، ص 197).

ج–قيود بيئة الاستثمار: لقد فشلت الصادرات غير النفطية في دخول السوق الدولية، رغم برامج الدعم الحكومي الرامية إلى رفع القدرة التصديرية لهذه المؤسسات، وحسب تقرير بيئة الأعمال 2011الصادر عن البنك الدولي، فان الجزائر في المركز 148 من 184 دولة، والسبب ارتفاع عدد وفيات هذه المؤسسات.(جمال خنشور، وحمزة العوادي، 2014، ص 50)

د–غياب الحوافز الضريبية: حيث أن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساعد على تطوير العمل الإنتاجي بل يؤدي في أحيان كثيرة إلى النشاطات الموازية وبالتالي التهرب الضريبي. (صاوشي صونيه، زهية حوري، 2014، ص112)

بالإضافة الى ان هناك عراقيل تواجه هذه المؤسسات في الجزائر منها:

–عراقيل مرتبطة بمجالات التسويق، وأخرى مرتبطة بالهياكل القاعدية؛

–عراقيل مرتبطة بالإحصائيات والمعلومات؛

-عراقيل مرتبطة بالإدارة والتسيير والتنظيم.(شعيب أتشي،2008، ص ص24 -28)

2.5. افاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

في ظل العراقيل التي تحد من قيام هذه المؤسسات بدورها المنشود يستوجب اتخاذ إجراءات من شأنها تنمية هذه المؤسسات لتحقيق التنمية المحلية المرجوة، والتي نجد من بينها ما يلي:

أ-حاضنات الأعمال التكنولوجية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن نمو المؤسسة خاصة في بداية حياتها، يحتاج إلى حضانة. ولذلك فإن كثيرا من المؤسسات يصيبهاالفشل مبكرا. فعلى سبيل المثال ضمن حوالي 000 200 مؤسسة تنشأ سنويا في فرنسا نجد ثلثها يزول بعد ثلاث سنوات، ونصفها بعد خمس سنوات. ومن هنا برزت أهمية التفكير في حاضنات الأعمال، وهي آلية معتمدة لدعم المؤسسات المبتدئة. وتوفر جملة من التسهيلات للمستثمرين الصغار لتجاوز أعباء الانطلاق. ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة. (حسين رحيم، 2002، ص60)

ب-تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية :إن البنوك بنسب فوائدها المرتفعة، وقراراتها المترددة، وبالتالي فهي بهذه الصورة معيقة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه يجب التفكير الجاد من أج لتكييف النظام البنكي مع متطلبات الواقع الاقتصادي، ولهذا يتطلب تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الأجنبية أومن خلال الخصخصة لدعم وتطوير المؤسسات وتعميق الوساطة المالية. (ميلود تومي، 2006، ص100)

جـ-تأهيل النظام الجبائي: زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001 يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية:(الأخضر بن عمر وعلي باللموشي، 2013، ص 14)

-خفض نسبة الرسوم الجمركية في المواد المستوردة، التي تدخل مباشرة في الاستثمار.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. كما تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالهياكل الأساسية بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها % 2 فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

د-**إصلاحات متعلقة بالعقار:** إن أصحاب المشروعات الجديدة يعانون من مشكلات مرتبطة بالعقار، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص المكملة، ولذلك يجب وجود سلطة اتخاذ القرار حول الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.(ايت عكاش سمير، نرجس معمري، 2016، ص ص14-15)

هـ-**التكوين والبحث والتطوير:** إن الاهتمام بموضوع البحث والتطوير من أهم السبل الناجحة التي تسمح للمؤسسات بامتلاك مكانة سوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية، كما يجب أن تدعم علاقاتها مع الجامعات ومراكز البحث والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير. (مشري محمد الناصر، 2011، ص ص39-40)

إضافة إلى ما سبق فإن عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم على تحسين القدرة التنافسية لها خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، ولتمكين هذه المؤسسات من مسايرة التطورات الراهنة، فإنه يستوجب الأخذ بالعوامل الآتية:

-ضبط إجراء الدعم حسب خصوصية كل ولاية لتثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة؛

-محاولة التنسيق بين هذه المؤسسات ومحيطها. (بوزيان عثمان، 2006، ص17)

- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، من خلال تحسين البيئة الاقتصادية، والتخلي عن تصديرها للموارد الخام الأمر الذي يحول دون تطوير قدرتها على خلق مدخلات إنتاج جديدة، إضافة إلى ضرورة زيادة قدرتها التصديرية من خلال الحفاظ على السوق المحلية، ومحاولة فتح أسواق جديدة. (السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، 2015، ص286)

-نظرا لضعف مجال التسويق في هذه المؤسسات بسبب رأسمالها المحدود فيجب على الدولة أن تساهم في تسويق منتجاتها، بالتقليل من تكاليف المنتج وذلك من خلال:

* إعفاء المواد المستوردة من الرسوم الجمركية؛

* خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع من الاستفادة لإنجاح مشاريعهم؛

*ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائهاوتطورها. (عيسى ايت عيسى، 2011، 287)

6. تحليل النتائج :

1.6.نتائج الدراسة:

– لهذه المؤسسات في الجزائر تأثير نسبي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لتحقيق مداخيل إضافية للدولة، كما تعمل على خلق مناصب شغل. وكذا تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات فضلا عن إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية.

– يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشاكل تنظيمية وتمويلية.

2.6.اختبار فرضيات الدراسة:

– **الفرضية الأولى:** أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية، حيث لاحظنا مساهمتها في توفير مناصب الشغل في الجزائر من سنة إلى أخرى، وهذا ما يدل على الدور الكبير الذي تؤديه في هذا المجال. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

– **الفرضية الثانية:** لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تفعيل التنمية المحلية في ظل توجه الجزائر نحو التركيز عليها، إلا أن مشكلة التمويل عرقل مسيرتها في دفع هذه المؤسسات للنمو والتطور. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

– **الفرضية الثالثة:** إن افتقار هذه المؤسسات في الجزائر إلى الخبرة والكفاءة، يتطلب دعما إداريا متميزا مبني على أسس علمية و منهجية، يأخذ بالاعتبار كل العوامل المؤثرة فيه، بما فيها من ايجابيات لتحقيق التنمية المحلية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

7.الخاتمة:

سادت في الجزائر وجهة النظر القائلة بأن المؤسسات الكبيرة حجر الزاوية لبناء اقتصاد قوي، وظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا يعاني التهميش، مما جعل الجزائر تواجه أزمة اقتصادية حادة نشأت أساسا بفعل التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي، لهذا يجب إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قارب النجاة للاقتصاد الوطني في ظل الظروف الراهنة، نظرا لما تمتاز به من فرص استثمارية كبيرة خاصة بعد الفشل الكبير في إنشاء مؤسسات ضخمة، لهذا عملت الجزائر بكل وسعها منذ نهاية القرن الماضي على دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج وهيئات الدعم المختلفة. ولعل المغزى الحقيقي من اهتمام الجزائر بهذا القطاع لم يكن إلا نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في الدول المتقدمة، إلا أن هذه المؤسسات في الجزائر تواجه عدة عوائق تحد من تنميتها الامر الذي انعكس سلبا على تفعيل التنمية المحلية.

اقتراحات الدراسة:

- العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن، من أجل تحقيق التوازن الجهوي في التنمية، مع مراعاة خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة؛
- إصلاح المنظومة البنكية ووضع آلية فعالة من اجل تمويل هذه المؤسسات.
- تفعيل دور السوق المالية كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة مراكز لتسهيل إجراءات تأسيس هذا النوع من المؤسسات.
- وضع إطار تشريعي ملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير تحفيزات ضريبية وخاصة تلك التي ترتبط بالحاضنات التكنولوجية.
- بناء قاعدة بيانات لهذه المؤسسات كأحد الأسس القوية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.

قائمة المراجع:

- المؤلفات:

1-رابح خوني، رقية حساني" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

2-ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

- الأطروحات:

1-شعيب أتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو- جزائرية، مذكرة ماجستير غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008.

2-زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

3- برجي شهرزاد ، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2012.

4- يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات ص وم الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008.

5- شيبان أسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، مذكرة ماجستير غ م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. 2009.

6-مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات ص وم حالة تبسة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011.

7-ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات ص و م في الحد من البطالة: بولاية جيجل،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة جيجل، الجزائر2014.

- الملتقيات:

1-لرقط فريدة، وآخرون، دور المشاريع ص و م في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات المغاربية،25-2003/5/28، جامعةسطيف الجزائر.

2-عبد الله غانم، حنان سبع، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص وم في الجزائر، المنعقد 5-6/5/ 2013. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

3-عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات ص وم في الحد من أزمة البطالة-بعض التجارب العالمية، الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، 15-2011/11/16،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر

4-بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الص و م في الجزائر،5-2013/5/6. جامعة الوادي، الجزائر.

5-كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-2006/04/18. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

6-حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات ص و م في الجزائر نظام المحاضن، ملتقى وطني حول م .ص.م ودورها في التنمية، 2002جامعة الأغواط. الجزائر.

7-الأخضر بن عمر، على باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م في الجزائر، 5-2013/05/6. جامعة الوادي الجزائر.

8-أبو موسى، عبد الحميد، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل لمنشآت الصغيرة المتوسطة، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات لمالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2003. عمان

9-ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الص وم في الدول العربية 17-18 /04/ 2006. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

10-ربيعة بركات وسعيدة دوباخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، 18-19 /05/ 2011، جامعة بومرداس، الجزائر.

11-سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات ص وم كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية استقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، 28-2014/10/29، جامعة المسيلة، الجزائر.

12-ايت عكاش سمير، نرجس معمري، المؤسسات ص وم كبديل لدعم الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 29-2016/11/30، جامعة البويرة، الجزائر.

13-بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصوم في الجزائر: متطلبات التكيف واليات التأهيل، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الص وم في الدول العربية، 17-2006/4/18، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

14-صاوشي صونية، زهية حوري، المؤسسات ص وم في الجزائر العراقيل وسبل التفعيل، الملتقى الدولي الأول تقييم استراتيجيات وسياسات في الجزائر لاستقطاب الاستثماراتالبديلة للمحروقات، 28-2014/11/9، جامعة المسيلة، الجزائر.

- المقالات:

1-جيلالي بوشرف وفوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 11، 2014.

2-جمال خنشور وحمزة العوادي، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات ص و م الجزائرية، مجلة الواحات للدراسات والأبحاث العدد 2،2014.

3 –بن عنتر عبد الرحمان، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر :دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد*24*العدد1، *2008*.

4-عيسى أبت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود،مجلة اقتصاديات شمال إفريقياالعدد6، 2011.

5-عبد الرحمن بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 1، 2002.

6-صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة وصوم في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004.

7-السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ام البواقي، عدد4، 2015،

المراجع الأجنبية:

1- *Louis Jacques et autre, management des PME : De la création à la croissance, Pearson Education, France 2007.*
2- *Michel Marchesny et Karim Messeghem, Cas de stratégie de PME, Edition EMS, Paris, P 08.*